تاريخ الاستلام:2023/11/12م تاريخ القبول: 2023/12/14 تاريخ النشر: 2023/12/31م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن كلية الاقتصاد جامعة الزاوية
المجلد الأول – العدد الثامن – ديسمبر / 2023م

الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وعبرها خلال الفترة من (2011 -2020) الأسباب والآثار واستراتيجيات المواجهة

ناجية سليمان عبدالله
قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد العجيلات–جامعة الزاوية
العجيلات – ليبيا
EMAIL: n.suliman@zu.edu.ly

ملخَّص البحث:

تهدف الدراسة للكشف عن الأسباب التي أدت لتفاقم الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وعبرها خلال الفترة 2011–2020 والآثار المترتبة عليها، مع محاولة اقتراح بعض الاستراتيجيات والآليات لمواجهتها وذلك بمعالجة إشكالية تتمحور حول الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا وعبرها والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي ترتبت عليها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى أن الهجرة غير القانونية هي ظاهرة عالمية، دفعت إليها ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية وثقافية، وساهم في تزايدها عبر ليبيا الوضع الأمني المتردي والحدود الطويلة مع انتشار السلاح وتدهور الوضع الاقتصادي، ومع اختلاط الشباب الليبي بالمهاجرين وإطلاعهم على ما يعانيه المهاجر من أوضاع مأسوية إلا ان البعض منهم جازف وهاجر وكله أمل في أن الهجرة بهذه الطريقة حلا لكثير من المشاكل التي تواجههم.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير القانونية الدوافع، الآثار، استراتيجيات المواجهة.

Illegal migration to and through Libya during the period (2011-2020): causes, effects, and coping strategies

Najia Suleiman Abdullah

Department of Political Science - Faculty of Economics, Al-Ajailat University - Zawia University

Al-Ajailat - Libya

EMAIL: n.suliman@zu.edu.ly

ABSTRACT

The study aims to reveal the reasons that led to the exacerbation of illegal migration to and through Libya during the period 2011-2020 and its resulting effects, while trying to propose some strategies and mechanisms to confront it by addressing a problem centered around illegal migration to and through Libya and the political, economic, social and security impacts that it has had by using Descriptive analytical method.

The study concluded that illegal immigration is a global phenomenon, driven by economic, political, security, social and cultural conditions, and contributed to its increase across Libya, the deteriorating security situation and the long borders with the spread of weapons and the deterioration of the economic situation, and with Libyan youth mixing with immigrants and being informed of the tragic conditions that immigrants suffer from. However, some of them took the risk and immigrated, hoping that migration in this way would be a solution to many of the problems they face.

key words: Illegal migration: motives, effects, and coping strategies.

المقدمة:

الهجرة ظاهرة عالمية قديمة عرفتها البشرية منذ الأزل بها تخالطت الشعوب وتمازجت والثقافات تعددت أنواعها، اختلفت دوافعها بين تأمين سبل العيش والبحث عن الاستقرار تترتب عليها عديد الآثار ما بين سلبية وايجابية تنعكس على الدول المرسلة والمستقبلة وكذلك دول العبور.

وليبيا من الدول التي ارتبط اسمها بالهجرة غير القانونية في كثير من الدراسات والتقارير الدولية فهى دولة مقصد وعبور في ذات الوقت بل وأصبحت دولة مرسلة لأبنائها بعد العام 2011، قصدها المهاجرون من دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي، والشرق الأوسط والمغرب العربي، والوصول إليها يكون عبر رحلات شاقة وعلى عدة مراحل يتعرضون فيها لعدة مخاطر، منهم من تكون وجهته الأولى والأخيرة، واغلبهم كان بقائه في ليبيا مقترن بمدى جمعه لما يحتاجه من مال لإكمال رحلة الهجرة التي كانت مقررة مسبقاً لديه وهي عبور المتوسط واستقراره في اوروبا.

وبعد فبراير 2011 وعلى أثر التحولات التي حدثت في ليبيا، وما خلفته من صراع داخلي وتدخلات خارجية أزمت الوضع الليبي وضعفت قدرة الأجهزة الأمنية الليبية في إدارة ملف الهجرة وازداد تدفق المهاجرين عبر الحدود غير المؤمنة من كل الدول هذه الزيادة ساهمت فيها مجموعة من العوامل منها الموقع الاستراتيجي لليبيا، وطول الحدود مع دول الجوار وعدم القدرة على السيطرة عليها، والتدهور الأمني وهو ما ترتبت عليه أثار مختلفة على ليبيا، أبرزها ان أولئك المهاجرين كانوا بمثابة الدافع على التشجيع على هجرة الشباب الليبيي، وأصبحت تهدد الأمن الأوروبي بعدم قدرتها السيطرة على حدودها البرية والبحرية والتي هي من مسؤولياتها الرئيسة، واتهمت ليبيا بانتهاكات حقوق الإنسان فأصبح ملف الهجرة من الملفات التي ترهق الدولة الليبية وتحتاج إلى مساعدة دولية في معالجته خاصة إن ليبيا تعيش أوضاعا غير مستقرة.

بالإضافة لتحمل اعباء إقامة المهاجرين بمراكز الإيواء الخاصة بهم إلى أن يتم ترحيلهم إلى بلدانهم وهو امراً في غاية الصعوبة في ظل الظروف التي تعيشها ليبيا.

تتمثل أهمية الدراسة في أنها محاولة لدراسة ظاهرة الهجرة غير القانونية إلى ليبيا والآثار المترتبة عليها للفترة من (2011 إلى 2020)، ومحاولة لوضع مقترحات للقضاء على الهجرة أو الحد منها أمام صناع القرار في ليبيا.

لذلك تهدف هذه الدراسة للكشف عن الآثار التي تخلفها الهجرة غير القانونية في ليبيا مع محاولة وضع بعض المقترحات لمواجهتها، وتحديد العوامل الدافعة لارتفاع اعدد المهاجرين غير القانونيين إلى ليبيا وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

مشكلة الدراسة: مواجهة ليبيا للهجرة غير القانونية ليس بالأمر الجديد فرغم أنها كانت دولة مستقرة وتبسط أجهزتها الأمنية السيطرة على حدودها إلا أن ما مرت به منذ

فبراير 2011 حتى 2020 جعل من ظاهرة الهجرة عبرها أمراً يؤرق ليبيا ودول حوض المتوسط، خاصة في ظل ما يترتب عليها من أثار، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الأتي:

ما الآثار التي خلفتها الهجرة غير القانونية على ليبيا وعبرها خلال الفترة 2011-2020 وكيف يمكن مواجهتها؟

وتتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالهجرة غير القانونية وما هي دوافعها؟
- ما هي أسباب ارتفاع أعداد المهاجرين غير القانونين إلى ليبيا؟
- كيف يمكن أن تواجه ليبيا الهجرة غير القانونية إليها أو الحد من أعداد المهاجرين؟

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان تزايد قدوم المهاجرين إلى ليبيا والمرور عبرها إلى الضفة الشمالية للمتوسط خلف تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية على ليبيا وتساهم بشكل فعال في تراجع السيادة الليبية.

تتمثل حدود الدراسة في الأتي:

الزمانية للفترة من (2011-2020).

الحدود المكانية تتحدد في ليبيا.

الحدود البشرية فهي المهاجرين غير القانونين من مختلف الجنسيات وكذلك المجتمع الليبي.

وتحوي الدراسة على المحاور الآتية:

المحور الأول : مفهوم الهجرة غير القانونية ودوافعها.

المحور الثاني : أسباب توجه المهاجرين غير القانونين نحو ليبيا.

المحور الثالث: أثار الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وعبرها.

المحور الرابع: الإجراءات والمقترحات لمواجهة الهجرة غير القانونية.

المحور الأول : مفهوم الهجرة غير القانونية ودوافعها

مفهوم الهجرة غير القانونية:

الهجرة غير القانونية هي نوعاً من أنواع الهجرة وهي عكس الهجرة القانونية ففي حين تعرف الهجرة القانونية بأنها: انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر عبر حدوده وفق القوانين والقرارات النافذة في ذلك الموطن.[1] فإن الهجرة غير القانونية يقصد بها انتقال الأفراد والجماعات إلى أوطان غير أوطانهم خفية أو تسللاً عبر طرق مخالفة للقانون، وذلك باستخدام مختلف طرق الغش والرشوة والتحايل.[2]

وتشمل الحالات الآتية [3]:

- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية لفترة محدودة ثم البقاء في الدولة إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة.
- التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير قانوني وليس دخولهم إليها.
- ممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدول المستضيفة غير مسموح له بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من السلطة، كأن يكون قدومه لغرض الزيارة أو السياحة ولكنه يمارس أعمالاً منتجة.
- دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة، وغالباً ما يقترن ذلك بعمليات الإرهاب التي تنظمها العصابات.

دوافع الهجرة غير القانونية:

خروج الإنسان من موطنه والتوجه نحو موطن أخر مجهول بطرق تحوطها مخاطر مختلفة هو أمر ليس بخياره أنما تدفعه له مجموعة من العوامل التي تتفاوت حدتها من منطقة إلى أخرى، والهجرة التي نتناولها هنا هي الهجرة غير القانونية التي دفعت العديدين للمخاطرة والقيام بها، فما هي تلك العوامل التي دفعت المهاجرين إلى سلك هذا الطريق؟

تم تناول دوافع الهجرة غير القانونية في العديد من الدراسات وهي تكاد تكون ذاتها، ولكن ما يمكن أن يقدم في هذه الدراسة هو ما كشفت عنه دراسة ميدانية قام بها المؤرخ الليبي الدكتور الهادي المبروك الدالي، التي كانت دراسته على عينة من مراكز إيواء للمهاجرين من جنسيات مختلفة بثلاث مدن ليبية وهي مركز قنفودة بمدينة بنغازي – ومركز

النصر بمدينة (الزاوية) –والمركز الاخر بمدينة الخمس خلال الفترة (2015–2018)، توصل من خلالها إلى وجود مجموعة من الدوافع كانت وراء تركهم أوطانهم في هجرة غير قانونية محفوفة بالمخاطر جاءت أولوياتها وفق التالي:[4]

- إن أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير القانونية كان الدافع الاقتصادي، ويعزى هذا الارتفاع إلى رغبة المهاجرين في تحقيق مستوى معيشي لائق وتحقيق مستوى دخل عالي من أجل مساعدة ذويهم في بلدانهم لمساعدتهم في مواجهة ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية في بلدانهم وأسعار السكن والإيجار.
- وثاني أكثر دوافع الهجرة هي الدوافع التعليمية والثقافية، ويعزى ذلك إلى رغبة المهاجرين لتأمين مستقبل أسرهم وتأمين مستوى دراسي لأبنائهم، وتطوير أنفسهم في مجالات العمل وفي مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في بلاد المهجر، إضافة إلى البحث عن علاقات وصداقات جديدة.
- أما الدافع الثالث وفق ما كشفت عنه الدراسة فهو الدافع الأمني، حيث يرغب المهاجرين في الحصول على اللجوء الإنساني أو السياسي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الجريمة في بلدانهم، وكذلك ازدياد حالات السطو والسرقة والغش والهروب من الحروب الأهلية ومن الصراعات المسلحة.
- وكان رابع الدوافع المسببة لهجرتهم إلى أوروبا الدافع النفسي والاجتماعي، ويعود ذلك إلى ضيق السكن في العشوائيات، والضيق المعيشي، والكبت في بلدانهم الأصلية، وانعدام الخدمات، إضافة إلى رغبة أغلب المهاجرين بالالتحاق بذويهم أو أقاربهم أو أصدقائهم في بلدان المهجر، وكذلك رغبة البعض منهم في الزواج من بلد المهجر للحصول على الإقامة هناك، والبعض يقول انه من أجل نشر الدين الإسلامي وقد يكون عائد إلى تنفيذ رغبات حكوماتهم المحلية بالترغيب نحو الهجرة.
- ثم جاء دافع حرية الرأي والدين اخر الدوافع، حيث يرى بعض المهاجرين ان شعورهم بالاضطهاد والخوف من المجهول في بلدانهم الأصلية دافع اساسي لسلكهم طريق الهجرة غير القانونية، وكذلك إلى حرية ممارسة بعض المهن في بلاد المهجر، والتي قد يجدون معارضة في امتهانها في بلدانهم، إضافة إلى ممارسة بعض الهوايات المفضلة، وأيضا لضمان حرية التعبير عن الرأي. وتتأكد هذه الدوافع أيضا في الدراسة التي قدمها

الدكتور الحوات (2007) المعنونة بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي.[5]

بالإضافة لتلك الأسباب الرئيسية فانه توجد أسباباً أخرى يمكن وصفها بالفرعية وهي :

- الحصار الذي يفرض على بعض الدول فيكون سبباً في هجرة الكثير من الكوادر العلمية خارج بلدانهم، كما حدث مع ليبيا والسودان عندما فرض عليهم حصار من الولايات المتحدة الأمريكية.
- والجفاف الذي ضرب عددًا من دول غرب إفريقيا وما خلفه من تدمير للبنية الاقتصادية فيها، وموت الملايين من البشر وتدمير الثروة الحيوانية.
- توقيع خمس دول إفريقية اتفاقيات مع الغرب بدفن النفايات على أَراضيهم سبب في انتشار الأمراض الخطيرة ما دفع أَبناء هذه الدول إلى الهجرة هرباً من شبح الموت المحقق لهم ولأَبنائهم بسبب التلوث من هذه النفايات.

تلك الدوافع جعلت المهاجرين على يقين تام أن بقاءهم في بلدانهم هو الموت وهجرتهم يحوطها الموت، ولكن ربما هناك أمل في النجاة فيحقق الهدف ففي عديد من الحوارات مع المهاجرين لمعرفة تلك الرغبة الجامحة لهم بالهجرة وتكرارها عدة مرات لمن تفشل محاولة هجرتم أو يتم بالقبض عليهم أو وقوع حوادث لهم بعرض البحر يجيبون بأنهم (ميتين ميتين وعلينا المجازفة ربما ننجو).

المحور الثاني: أسباب توجه المهاجرين غير القانونين نحو ليبيا

تضافرت مجموعة من الأسباب التي جعلت المهاجرين بطرق غير قانونية يتوجهون نحو ليبيا من دول الجوار من الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي والمغرب العربي والشرق الأوسط، منهم من وصل إليها وكانت مقصده الأول والأخير ومنهم من أراد جعلها نقطة عبور إلى الضفة الشمالية من المتوسط، فما هي الأسباب التي جعلت من ليبيا وجهة لهم قبل وبعد 2011؟

هناك عدة محطات مرت بها ليبيا جمعتها مع دول القارة سوا كانت الدول العربية أو الإفريقية بالإضافة لبعض المميزات جعلت منها منطقة جذب للمهاجرين بمختلف جنسياتهم ما قبل 2001 منها[6]:

- إبرام ليبيا منذ عام 1999م عدد من الاتفاقيات مع بعض الدول الإفريقية- نيجيريا وتشاد والنيجر وبوركينا فاسوا ومالي والسنغال- تشكلت على ضوئها أزيد من 25 لجنة مشتركة مع تلك الدول، هذه الاتفاقيات والمعاهدات ألزمت ليبيا تسهيل إجراءات من أراد من سكان تلك الدول الدخول والإقامة في ليبيا، ما شكل عامل جذب للهجرة الأفريقية.
- عضوية وقيادة ليبيا لتجمع دول الساحل والصحراء (س. ص) هذا التجمع جاء في مادته الأولى تسهيل تحرك أبناء البلدان وأصحاب رؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول بكامل الحرية، مع حرية الإقامة والتملك والعمل والقيام بأي نشاط اقتصادي والإعفاء من الضرائب وجملة الامتيازات الأخرى.
- تكون الإتحاد الأفريقي في 1999/9/9م، والذي كان له أهداف ومبادئ وحقوق على الدول الأفريقية مجتمعة، ومنها التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري، والتعجيل بتنمية القارة وكذلك تعزيز السلام والأمن، والتعاون الدولي.[7] وهو ما ساهم في تدفق المهاجرين الأفارقة إلى ليبيا لأنَّ لهم قوانين تحميهم.

بالإضافة لذلك هناك مجموعة من العوامل تخص ليبيا وهي:

- موقع ليبيا الإستراتيجي:

تمتلك ليبيا موقع استراتيجي هام جعل منها حلقة وصل بين القارة الإفريقية وشمال المتوسط، تطل على البحر المتوسط بساحل طوله 1900 كم، ولها حدود مع خمس دول جوار تونس-الجزائر-تشاد- النيجر-السودان- لا توجد بها فواصل طبيعية ما يجعل عبورها ميسر، بالإضافة لقربها من السواحل الايطالية التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين، كما تزخر بموارد اقتصادية هائلة ومتنوعة، وتعد سوق مناسبة لاستيعاب الباحثين عن عمل من غير الليبيين فكانت وجهتم لها لتأمين سبل حياتهم في بلدانهم وكذلك لتأمين سداد تكاليف هجرتهم لدول المقصد.[8]

- الوضع الأمني المتدهور في ليبيا:

دخلت ليبيا على أثر التحولات التي شهدتها عقب فبراير 2011 وما تبعها من صراعات لم تنتهي حتى العام 2020 في وضع أمني متدهور، ترتب عنه انتشار السلاح والجريمة بمختلف أشكالها صاحبهم انعدام السيطرة على الحدود الليبية، والتي يبلغ طولها حوالي 4400 كم، بالإضافة لضعف التعاون من طرف دول الجوار رغم الاتفاقيات الثنائية

المبرمة معها، ومنها الاتفاقية مع تشاد، السودان، الجزائر، وتونس عام 2012، ومع مصر 2013، والتي لم يتحقق منها أي نتائج حيث ظلت الحدود غير مؤمنة، وهو ما سهل عملية الدخول البري إليها والخروج من شواطئها التي تقع تحت سيطرة جماعات محددة تمتهن تجارة البشر.[9]

- قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر:

ساهمت حالة الفوضى الأمنية التي تمر بها ليبيا، والسلاح المنتشر مع سهولة الاستحواذ عليه من جعل شبكات التهريب تتمتع بقوة تفوق قوة الفرق الأمنية، وهو ما سهل عليها السيطرة على المناطق الاستراتيجية التي تعد ممرات مناسبة يسلكها المهاجرين، وتكون تحت إشراف تلك الشبكات وعليها تقع مسؤولية تأمين وصولهم للطرف الأخر من البحر المتوسط، مقابل مبالغ مالية يدفعها المهاجرين لتأمين وصولهم، بالإضافة لامتلاكهم لوسائل الاتصالات المتطورة، ومقار لتجميع المهاجرين تكون قريبة من البحر وهي عبارة عن استراحات وبيوت يتم استئجارها من ملاكها، وأيضا قوارب بحرية حديثة (المطاطية) حيث تم الاستغناء عن القوارب الخشبية والتي كانت صناعتها منتشرة على طول الساحل الليبي وأمام العيان.[10]

- الوضع الاقتصادي في ليبيا:

رغم تدهور الوضع الأمني والاقتصادي في ليبيا منذ العام 2011، ودخولها في صراعات داخلية تكاد توصف بالحرب الأهلية لأنها استنزفت الكثير من الموارد البشرية والاقتصادية للبلاد، زاد تدفق المهاجرين عليها،لأنهم وجدوا بتلك الظروف فرص تحقق فيها أهدافهم إن لم يكن جميعها فمعظمها، حيث تم استخدامهم في السوق السوداء لان الغالبية لا يحملون أوراق أثبات هوية، ويجمعون منها المبالغ المطلوبة لسد حاجياتهم مدة بقائهم في ليبيا ولتأمين تكاليف هجرتهم.

أما توجههم عبرها فهو عائد إلى:[11]

- تفشي الفساد بكل أنواعه في ظل غياب الرقابة، والتي لا يمكنها أن تمارس صلاحياتها مع وجود أجسام غير شرعية متمثلة في مجموعات مسلحة لا تنضوي تحت سيطرة الدولة تفرض سيطرتها بقوة السلاح، وغياب التنسيق بين الأجهزة المختلفة، ففي الوقت الذي يصدر فيه قرار ضد أي جهة ثبت تورطها في ممارسة تهريب البشر فإن هذا القرار لا يجد طريقه للتنفيذ، لعدم وجود جهات قادرة على ضبطهم وتطبيق القانون

عليهم، وهو ما فتح المجال أمام شبكات التهريب لمواصلة نشاطهم رغم وجود بعض الضغوط الدولية.

- الأوضاع الاقتصادية المتردية التي أصبحت تعيشها ليبيا من انعدام السيولة وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى، ونقص الوقود بمختلف أنواعه، كل هذا دفع العديد للبحث عن وسيلة لتحسين أوضاعهم المعيشية فوجدوا في تجارة البشر ضالتهم وطريقهم للثراء خاصة في ظل تأكدهم أنه لا وجود لأجهزة أمنية تمنعهم من ذلك.

ففي دراسة أجريت العام 2016 كشفت أن أرباح المهربين للمهاجرين غير القانونين وصلت إلى ما لا يقل عن 30 الف جنيه إسترليني لكل مجموعة من المهاجرين، حيث يحصل المهرب على مئة جنيه إسترليني عن كل مهاجر مقابل عبوره لنقطة تفتيش تكون في خط سيره، وبما إن عدد المهاجرين كل أسبوع يصل إلى حوالي 75 مهاجر هذا يعني أن مردوده الأسبوعي يصل إلى حوالي 75 الف جنيه إسترليني أسبوعيا.[12]

- التدخل الخارجي من بعض شبكات التهريب الدولية والقوة التي تمتلكها والتي جعلتها تشرف على عمليات عبور المهاجرين إلى ليبيا ومنها، بالتنسيق مع بعض المسئولين بمفاصل الدول التي يتجمع بها المهاجرين قبل وصولهم إلى ليبيا فتحركهم نحو ليبيا لا يتم بصورة عشوائية أنما يتم التنسيق له من دول المنبع وصولا إلى ليبيا.[13]

في ظل تلك الأوضاع تزايد تدفق المهاجرين إلى ليبيا من مختلف الدول حيث كشف احد التقارير الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية انه وصل ليبيا عدد 591 الف مهاجر من 43 جنسية يتوزعون بين غرب وشرق ليبيا وجنوبها، والنسبة الأكبر تتمركز في الغرب الليبي لقرب الساحل من الضفة المقابلة للمتوسط.

أما اعداد من تم التحفظ عليهم أثناء محاولتهم الهجرة وتم ترحيلهم إلى بلدانهم فكان متفاوت بين السنوات فوفق احصائية الأجهزة الأمنية كان عدد المهاجرين سنة 2015 حوالي 7052 مهاجر لينخفض العدد في 2016 إلى 5344 وارتفع في 2017 إلى حوالي 19271 وبلغ عدد المرحلين في 2018 حوالي 17970 مهاجر، كما كشفت اخر احصائية بالعام 2020 بان عدد المرحلين بلغ 11.765 مهاجر.

هذا التذبذب في عدد المرحلين ليس دليل على انخفاض عدد المهاجرين أو تزايدهم، انما عائد إلى حالة الصراع التي كانت تعيشها ليبيا وما رافقها من قوة وضعف لعمل المكلفين بحماية الحدود ومدى مقدرتهم على حفظ الأمن.

إلا إن مسألة ترحيلهم وفق ما يصرح به جهاز مكافحة الهجرة غير القانونية عبر وسائل الإعلام المختلفة كانت ترافقها بعض الصعوبات والتأخير وذلك بسبب:

- عدم تعاون السفارة التي يتبعها المهاجر بشأن ترحيله وبطء الاستجابة من المعنيين فيها بشأن الإسراع في تنفيذ واستكمال إجراءات الترحيل.
- عدم قدرة الجانب الليبي على تنفيذ رحلات الترحيل من تلقاء نفسه قبل إعلان المهاجر عن رغبته في مغادرة ليبيا والعودة لبلده وذلك كي لا يتم اتهام ليبيا بالترحيل القسري للمهاجرين.
- عدم رغبة المهاجر في العودة لبلده التي خرج منها رافضاً البقاء فيها أصلاً، مما يدفعه للبقاء في مركز الإيواء منتظراً الفرصة للهروب والمغادرة وتكرار تجربة تهريبه بحراً مجدداً نحو حلمه الأبدي (أوروبا).

المحور الثالث: أثار الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وعبرها

مع تزايد تدفق المهاجرين إلى ليبيا بعد العام 2011، تزايدت مخاطر الهجرة على ليبيا، وأصبحت تشكل عبء عليها وقد عبر عن ذلك رئيس البرلمان الأوروبي تاياني(إن ليبيا ضحية الهجرة غير الشرعية، فالليبيون ليس من يهاجرون إلى أوروبا بل من يدخلون عبر حدودها، وإنها تتحمل عبء أولئك المهاجرين).[14]

وقد خلفت هذه الهجرة على ليبيا أثاراً مختلفة بعضها على المدى القريب وبعضها على المدى البعيد ويمكن حصرها فيما يلي:

- **الآثار الصحية:**

من خلال العديد من الدراسات التي أجريت على مراكز إيواء المهاجرين نشرت تقارير على انه حوالي 15% من المهاجرين يعانون من أمراض معدية، منها التهاب الكبد والايدز والزهري، وهو ما أكده وكيل وزارة الصحة بحكومة الوفاق (عيسى العماني، بأن هناك أمراض ظهرت في ليبيا، من بينها السل الرئوي نتيجة توافد مهاجرين بطريقة غير شرعية إلى ليبيا. وفي تأكيد مماثل لرئيس جهاز مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا عبد السلام

علوان قال فيه :"إن بعض الأمراض الموجودة في مراكز الإيواء، هي أمراض مصاحبة للمهاجرين كالجرب والقمل ونقص المناعة والالتهاب الكبدي". [15]

وهذا يشكل أحد أبرز المخاطر التي تهدد ليبيا في ظل عجز النظام الصحي عن القيام بالكشف المبكر عن تلك الأمراض وتوفير علاجات لها، خاصة إن الكثير منهم يتمكن من التسلل ودخول سوق العمل دون أن تكون له شهادة صحية، أو يقوم بعض ارباب العمل من ضعاف النفوس بتزوير تلك الشهادات لتوظيف المهاجرين لرخص اليد العاملة وتحقيق ارباح مضاعفة جراء ذلك. متجاهلين أنه ربما يكون توظيفهم أداة لنقل الأمراض، وهو ما أثبتته جولات الحرس البلدي والتي يتم نقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

تلك الأمراض لا تقتصر على ليبيا فقط بل تتعداها إلى الدول الأوروبية فهي المقصد الثاني للمهاجرين، لذلك من الضرورة تكاثف المنظمات الدولية من أجل السيطرة على الأوضاع الصحية للمهاجرين، ولكن المنظمات تهمل ذلك، وكل همها هو تسجيل التقارير وإحالتها إلى المراكز التابعين لها.[16]

وعلى الرغم من أن الأمراض قادمة مع المهاجرين من مواطنهم الأصلية إلا أن ممثل منظمة الصحة العالمية لدى ليبيا، (حسين جعفر) قال إن "الانقسام الحاصل في ليبيا، هو السبب في الوصول لنتائج غير جيدة في الجانب الصحي، وإن صحة المهاجرين لم تنل العناية اللازمة من المنظمات والشركاء، وهذا يتطلب المزيد من التعاون وتواجد العديد من الشركاء المحليين والدوليين، وأنه يجب أن توجه العناية لمواجهة مرض الحصبة، بعد أن تم التثبت من إصابة حالات به في ليبيا نتيجة للهجرة، كما يجب تقديم عناية خاصة بالنساء الحوامل داخل مراكز الإيواء".[17] وتعد هذه خطوة غير مباشرة للتدخل في الشأن الليبي.

- **الآثار السياسية:**

استخدمت الهجرة غير القانونية كذريعة للتدخل السياسي في ليبيا بحجة تعرض المهاجرين لسوء المعاملة، ووقوعهم في العبودية، وأنهم ضحايا في أيدي تجار البشر، ويعانون من استغلالهم في أعمال غير مشروعة فتحركت المنظمات المختلفة للمطالبة بالتحقيق في تسجيلات مسربة من بعض مراكز الإيواء، ومن على متن القوارب، ظهر فيها بعض الأفراد من ليبيا يقومون بتعنيف المهاجرين وضربهم، وأيضا قاموا بزيارات لتلك المراكز واجروا مقابلات مع بعض المهاجرين من جنسيات مختلفة محاولين من ورائها إثبات حالة الفشل التي تعاني منها مؤسسات الدولة الليبية وخروج الجهات التابعة لها عن السيطرة.

من هنا جاءت المطالبات بتوفير حماية للمهاجرين وهذه الحماية لن تحققها إلا أطرافاً خارجية على حد قولهم.[18]

وفي خطوة أخرى وكمحاولة سعت من خلالها الدول الأوروبية لأبعاد المهاجرين وتجمعهم عندها، خططت لعقد وثيقة مع حكومة الوفاق الليبية لأجل توطين المهاجرين في ليبيا وتم الإعلان فعلياً عن مذكرة تفاهم لمعالجة مسألة تدفق المهاجرين غير القانونين، وتنصّ المذكرة على تقديم إيطاليا بدعم من الاتحاد الأوروبي التمويل لمخيمات ليبية لإيواء اللاجئين والمهاجرين الذين يُنقذون في البحر المتوسط، لتعزيز الجهود الرامية للحد من تدفق آلاف من اللاجئين عبر أوروبا، وهو ما اعتبرته عديد من المنظمات الحقوقية محاولة من الاتحاد توطين اللاجئين غير القانونين في ليبيا.[19]

ومثل هكذا اقتراح لا يعد حلاً لموضوع الهجرة غير القانونية حيث ستتدخل عديد المنظمات بحجة حماية المهاجرين والتي تتخذ من هذا الشعار ذريعة للتدخل أكثر في الشأن الليبي. فالتوطين هنا أن المهاجر سيستقر به المقام في ليبيا وهذا الاستقرار سيُحمل البلاد تبعات غير قادرة على مواجهتها.

- **الآثار الاقتصادية:**

وصول المهاجرين غير القانونين إلى ليبيا وبقاء البعض منهم فترة طويلة بها لتجميع تكاليف تأمين رحلتهم إلى الضفة الشمالية من المتوسط ما يدفعهم للتوجه نحو سوق العمل الليبي، هذا الامر كان سبباً في توفر الأيدي العاملة ورخصها، وهو ما افرز نوعاً من البطالة بين الليبيين الذين لم يكن لهم مانع في امتهان تلك الأعمال، ومن جهة أخرى وجد المهربين في امتهان تهريب البشر وسيلة سريعة للكسب، ما دفع الكثيرين لترك مقاعد الدراسة والوظيفة لأنهم يرون إنها لم تعد تكفي تأمين متطلباتهم الأساسية في ظل انعدام السيولة وارتفاع الأسعار المستمر الذي تشهده ليبيا.

والأثر الأخر إن بقاء المهاجرين بمراكز الإيواء والبالغ عددها 23 مركزاً موزعة بكل ليبيا فترة طويلة يكلف الخزينة الليبية أموال طائلة في فترة يعاني فيها الاقتصاد الليبي من وضع متدهور، فهم بحاجة للطعام والملبس وبعض العلاجات التي بمقدور الدولة الليبية تقديمها لهم، وقد أوضح بهذا الشأن مدير مكتب الدراسات والسياسات الإنسانية بالمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي الليبي، هاني الترهوني، " إن وجود المهاجرين في مراكز الإيواء يكلف خزينة الدولة الليبية أكثر من 20 مليون دينار سنويًا إعاشة فقط، بالإضافة لمصاريف

توفير الأدوية والعلاج والتنقل والمواصلات، والقوة الأمنية التي تقوم بالحراسة فى معسكرات الإيواء".[20] ليرتفع هذا المبلغ في العام 2018 ويصل إلى حوالي 86.7 مليون دولار ومعظم هذا المبلغ هو ديون متراكمة على شركات التمويل والإعاشة الخاصة.[21]

- **الأثار الأمنية:**

في ظل الوضع الأمني المتدهور وغياب حماية تامة للحدود الليبية ازدادت أعمال التهريب بمختلف أنواعه، وتمكن المهاجرين من التنقل بكل سهولة ودون إي رقابة ما ساهم في انتشار مختلف أنواع الجريمة، حيث تم استخدام المهاجرين في مصانع الخمور وتجارة المخدرات، وشكل بعض المهاجرين عصابات للحرابة على الطرق الصحراوية قاموا من خلالها بأعمال خطف وسطو على المسافرين بين المدن الليبية وتم الاستيلاء على الكثير من الوثائق الرسمية وتزويرها والحصول على وثائق اثبات هوية ليبية، وأيضا ثبت انضمام البعض منهم ضمن بعض التشكيلات الإرهابية الدولية وذلك لوقوعهم في ايدي عصابات دولية مهربة للبشر. والاسوا تسلل الإرهابيين إلى ليبيا ضمن موجات المهاجرين. [22]

- **الآثار الاجتماعية:**

دخول المهاجرون إلى ليبيا واستقرارهم ببعض المدن وخاصة بالجنوب الليبي نتج عنه العديد من المشاكل التي يواجهها المجتمع على المدى القريب والبعيد، وخلقت نوعًا من الاختلال الاجتماعي بالمجتمع الليبي ومنها:[23]

1. سبب تواجد المهاجرين غير القانونين بالإقامة في أحياء هامشية مثل الأحياء القديمة المستهلكة وغير الصحية وغير الملائمة للسكن فرصاً لانتشار الأمراض المعدية والعادات الوافدة على المجتمع الليبي إضافة إلى ذلك تشكلت نقطة للاحتكاك الثقافي وصراع القيم مع الوافد، الأمر الذي أدى إلى أحداث عنيفة، خاصة عندما يتم التعدي على منظومة القيم الجامعة للسكان.
2. ادى تواجد المهاجرين إلى منحىً سياسي تستغله القوى الكبرى، بتدخل منظمة الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية لليبيا والتحجج بحماية حقوق الإنسان .
3. ممارسة المهاجرين في عدد من المدن والقرى الليبية مهناً مسيئة في المجتمع منها: ظاهرة التسول والباعة المتجولين، فمنذ سنة 2007 تم ترحيل ازيد من مائة وثمانية وستين متسولاً، وهي انعكاس سيئ على المجتمع الليبي.

4. ان المهاجر غير القانوني يأتي محملاً بخلفيات اجتماعية وتربوية وسلوكية وصحية لا تتناسب والمجتمع الليبي.
5. ان تواجد أزيد من سبعة ألاف مهاجر غير قانوني على الأراضي الليبية جعل الاتحاد الأوروبي في بروكسل يطالب بإقامة معسكرات دائمة للمهاجرين في الأراضي الليبية .
6. وجود المهاجرين في المدن والقرى الليبية مع ارتفاع عدد الإناث فيها بالنسبة لعدد الذكور، ما دفع بعض الليبيات للزواج بهم فضمنوا هم حق الاقامة وخلقوا في ليبيا اشكالية اجتماعية دخيلة وهي وجود ابناء بدون هوية، وهو ما ستكون له أثار على المجتمع الليبي على المدى البعيد، خاصة مع تضارب القرارات الخاصة بأبناء الليبيات المتزوجات من اجانب.
7. والآثر غير المتوقع والذي يعد الخطر الأخر الذي اصبحت تواجهه ليبيا هو هجرة الشباب الليبي التي اصبحت تورق حال العائلات الليبية متخذين من رحلة أولئك المهاجرين قدوة لهم، وهو ما يسهم في إفراغ البلاد من شريحة مهمة من مواردها البشرية.

ففي استبيان قام به موقع "هنا ليبيا" – نقلا عن المركز الوطني لدعم وتنمية القدرات الطلابية– منشور شارك به 2813 شاب وشابة ليبية بشأن موقفهم من الهجرة كشف ان 71% من الشباب الليبي يرغبون في الهجرة مقابل 29% يرفضونها، وعللوا دوافع ذلك إلي : الوضع الاقتصادي المتردي في ليبيا وما ترتب عليه من غلاء المعيشة وعدم القدرة على تأمين احتياجاتهم، بالإضافة لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها ليبيا، مع وجود عدد بسيط ممن شاركوا في الاستبيان ارجعوا رغبتهم في الهجرة لأسباب فكرية. [24]

وفي دراسة ميدانية على عينة من الشباب الليبي المهاجرين وأسباب هجرتهم للباحثة فاطمة ارفيدة، تبين انه وبنسبة 100% من العينة انهم توافقوا في الدافع الأول لهجرتهم وهو رغبتهم في الحصول على عمل مناسب، ثم ترافقت مع السبب الأول أسباباً اخرى بين عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة في ليبيا بالشباب، والسعي لتأمين مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم بالإضافة لرغبة البعض بناء ثقافة شخصية في جميع مناحي الحياة والاستفادة من التطور العلمي الذي وصلت له الدول.[25]

هجرة الشباب الليبي بهذا الشكل تكون لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية كبيرة على ليبيا أبرزها إفراغ البلاد من الشباب والذي يترتب عليه :

- نقص الكفاءات العلمية داخل المجتمع الليبي لأن معظم الذين هاجروا من حملت الشهادات العلمية وبعضهم يحملون شهادات علمية عالية.
- حدوث خلل في تركيب السكان.
- ضعف العلاقات الأسرية وتفككها بهجرة أبنائها.

المحور الرابع: الإجراءات والمقترحات لمواجهة الهجرة غير القانونية

كما سبق وإن ذُكر أن ليبيا دولة جامعة بين دولة مستقبلة ومرسلة ودولة عبور، ولان الآثار المترتبة عليها كثيرة فان إجراءاتها لمواجهة الهجرة غير القانونية والمقترحات متنوعة وعديدة ومنها:

أولاً: بصفتها دولة استقبال وعبور عليها العمل وفق الأتي:

- ميدانياً العمل على تنظيم وضبط الاستراتيجيات الأمنية والتي تشمل: تأمين الحدود البرية والبحرية، وذلك عبر اعتماد دوريات أمنية متواصلة مستعملة تقنيات حديثة من طيران مسير، وأجهزة رصد متطورة، واعتماد نقاط حدودية مزودة بفرق أمنية كاملة الاحتياجات من أجهزة اتصالات وغرف إيواء ومركبات صحراوية.
- تكثيف التعاون مع دول الجوار لأجل العمل المشترك للسيطرة على الهجرة غير الشرعية، وذلك بالمشاركة في حراسة الحدود، والتعهد بالالتزام بتحمل تكاليف ترحيل مهاجريهم إلى بلدانهم، وتتبع عمل شبكات الهجرة، ويكون ذلك بالتواجد في المناطق المصدرة ومناطق العبور لإنشاء قاعدة بيانات عن تلك الشبكات، ورصد تحركاتهم من البلد المصدرة إلى أخر نقطة وصول، ووضع قانون يحوي لائحة تنفيذية تنظم الخطوات الواجب إتباعها من أجل مكافحة الهجرة غير القانونية.
- تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الهجرة وتعهد الدول بتقديم المساعدة لليبيا لمواجهة الهجرة وتزويدها بما تحتاجه من إمكانيات حديثة تساعد في الحد من الظاهرة.

ثانياً: بصفتها دولة مرسلة بعدما تزايدت هجرة الليبيين على مدى العشر سنوات الماضية عليها القيام بـــ:

- التركيز على التربية على حب الوطن لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم، ورفع الوعي عن الهجرة وما تخلفه من تأثيرات في المجتمع من خلال المناهج الدراسية والتوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة بالهجرة ومخاطرها.

- دعم التنمية المحلية، والاهتمام بالمؤهلات الشبابية وتقديم احتياجاتهم حتى لا تكون الهجرة بديل لما يحتاجونه وذلك من خلال دعم الشباب بتوفير فرص عمل لهم وبأجور مناسبة، وفي حال عدم وجودها توفير بدائل ايجابية لهم كالتشجيع على الأستثمار ودعم مشاريعهم.
- إشراك الشباب في بناء الدولة بفتح المجال أمامهم بالمشاركة في العمل السياسي واعتلاء المناصب بالدولة.

الاستنتاجات:

ظاهرة الهجرة تعددت فيها الكتابات بمختلف أشكالها وهي وان عالجت المشكلة من زوايا مختلفة إلا أنها متقاربة، فالأسباب الدافعة للهجرة هي ذاتها بمعظم الدول، ولكن ربما تختلف أولوياتها من دولة إلى أخرى، وكذلك الآثار التي تخلفها بالدول المرسلة والمستقبلة ودول العبور، ومن خلال معالجة الدراسة لهذا الموضوع توصلت إلى النتائج الآتية:

1- الهجرة غير القانونية هي نوع من أنواع الهجرة فرضتها دوافع اقتصادية واجتماعية وأمنية وتعليمية، يغادر من خلالها المهاجر موطنه الأصلي خلسة أو تسللا دون إجراءات رسمية.

2- تدهور الوضع الأمني في ليبيا والوضع الاقتصادي مع انتشار شبكات تهريب البشر والحدود غير المؤمنة، وكذلك الموقع الجغرافي المناسب ساهم في تزايد توجه المهاجرين نحوها في هجرة غير قانونية خلال الفترة الممتدة من 2011-2020، وهو ما تبين من خلال تزايد أعداد المرحلين إلى بلدانهم بعد إحباط محاولة هجرتهم.

3- خلفت الهجرة غير القانونية أثاراً سياسية على ليبيا ترتب عنها تدخل دولي في شأنها الداخلي واتهامها بانتهاكات لحقوق الإنسان.

4- دخول مهاجرين غير قانونيين إلى ليبيا وزواجهم من الليبيات كان سبباً في وجود اسر بدون معيل ما كان له الأثر السيئ بالمجتمع.

5- رخص الأيدي العاملة وبالتالي قلت فرص العمل أمام بعض الشباب الذين يمارسون بعض المهن.

6- استغلال بعض المهاجرين واستخدامهم ضمن التشكيلات المسلحة التي يتقاتل بها الليبيين بعضهم البعض ومنحهم أجوراً زهيدة مقارنة بما يتقاضه الليبيين المنظمين لتلك التشكيلات.

7- الصراع المسلح في ليبيا وما ترتب عليه من عدم الإستقرار، وتدهور الوضع الأمني وتردي الحالة الاقتصادية، دوافع جعلت الشباب الليبي يرى في الهجرة بطريقة غير قانونية السبيل للخلاص وتحقيق طموحه.

التوصيات:

1- سن تشريع ليبي والتأكيد على تطبيقه يجرم المتاجرين بالبشر ليبين او اجانب مقيمين بليبيا أو الذين يقومون بإدخال المهاجرين وإيؤاهم ثم ترحيلهم عبر البحر.

2- تكثيف الحملات الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة، وعقد الندوات والمنتديات بالجامعات الليبية والإدارات العامة والمراكز البحثية تهدف إلى توعية الرأي العام خاصة فئة الشباب، وتُعرف بأخطار الهجرة، وما تسببه من أضرار متنوعة اجتماعية واقتصادية وصحية وأمنية.

3- توفير فرص العمل للشباب الليبي بالقطاع العام والخاص ودعمهم بفتح مشاريع خاصة بهم، وإشراكهم في التحول السياسي الحاصل في ليبيا.

4- التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية لكافة الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة، بعقد لقاءات دورية لتبادل المعلومات لمعرفة المتغيرات التي تطرا على هذه الظاهرة ومتابعتها.

5- تبني الدول المصدرة للهجرة سياسات اقتصادية تعتمد على إحداث تنمية حقيقية تساهم مساهمة فاعلة في القضاء على البطالة والفقر والتي تعتبر السبب الرئيسي للهجرة.

6- تبني رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة تنظر إلى التنمية كإستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في البلدان المصدرة للهجرة.

7- العمل على مكافحة ممارسات الفساد والظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية لتحقيق نوع من الاستقرار.

المراجع:

1 كارة، مصطفى عبد المجيد، المشاكل الاجتماعية والقانونية للهجرة غير الشرعية، ورقة عمل قدمت في ورشة عمل حول الهجرة غير الشرعية، الأكاديمية الليبية طرابلس

2008، ص 3- وتقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، على الموقع //publications.iom.int/system/files/pdf/2020 ص 15

2 الغرياني، هاجر سعد(2012)، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية 2012 ص28.

3 الأصفر، احمد عبد العزيز (2010)، ظاهرة الهجرة غير المشروعة : الأنماط والممارسات، ندوة مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، و التميمي، محمد رضا (2011)، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع يناير، الجزائر.

4 (الدالي، الهادي المبروك (2020)، هجرة الأفارقة إلى اوروبا دراسة تحليلية لمعسكرات ايواء المهاجرين في ليبيا (قنفودة–النصر– الخمس)، مجلة البحوث الاقتصادية والإستراتيجية، المركز الليبي للبحوث الاقتصادية، العدد الأول، ص 69 –87

5 الحوات، علي (2007)، الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس: ليبيا، منشورات الجامعة المغاربية.

6 الكوت، عبد المجيد(2003)، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، القاهرة، دار النهضة، ص 18.

7 الكوت، البشير علي (2010)، الاتحاد الأفريقي، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية طرابلس، الشركة العامة للورق والطباعة، 2010، ص226–234

8 الدويبي، مرجع سابق.

9 زيدي، نسمة (2015)، الانفلات الأمني في النظم السياسية العربية–ليبيا انموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،جامعة محمد خضر بسكرة الجزائر ،ص42.

10 مافيا الاتجار بالبشر في ليبيا المخاطر والتحديات، 13 يناير 2018، صحيفة الشروق على الموقعhttps://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13012018

11 احلام محمد الكيشي، الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة، 12–5–2017، ليبيا المستقبل على الموقع /www.libya-al-mostakbal.org/top/23123

12 أبوزيد، حمد أمحمد محمد (2019)، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي(2011–2017)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم والآداب، ص65.

13 الكميشي، مرجع سابق.

14 رئيس البرلمان الأوروبي : ليبيا ضحية الهجرة غير الشرعية، مجلة الوطن، 10 يوليو 2018، على الموقعhttp://alwatan.com/details/271433

15 وزارة الصحة، المهاجرون وراء انتشار الأمراض في ليبيا، بوابة إفريقيا الإخبارية، 17 اغسطس 2018، على الموقع https://www.afrigatenews.net/article

16جبريل العبيدي، ليبيا ومخطط توطين المهاجرين، صحيفة الشرق الأوسط العدد 13822، اكتوبر 2016، على الموقع
https://aawsat.com/home/article/750011

17 المهاجرون وراء انتشار الأمراض في البلاد، 2018.

18 تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 13 ديسمبر 2016 .

19 فتحي سالم ابو زخار، محاولات توطين المهاجرين بليبيا، 2–10–2016، ليبيا المستقبل على الموقع www.libya.al–mostakbal.org/95/7344

20 ليبيا تنفق 20 مليون سنوياً على المهاجرين في مراكز الإيواء، 27 ديسمبر 2016 على الموقع https://www.youm7.com/story

21 الخميسي، مرجع سابق.

22 الكميشي،مرجع سابق.

23 الدويبي، مرجع سابق– الدالي، مرجع سابق.

24 المركز الوطني لدعم وتنمية القدرات الطلابية على الموقع – 18–8–2019 /https://www.facebook.com/edu.org.ly/posts/1353906214778595

25 ارفيدة، فاطمة محمد (2017)، هجرة الشباب الليبي للخارج–الأسباب والنتائج دراسة ميدانية على عينة من الشباب المهاجرين خارج ليبيا، مجلة كلية الأداب، جامعة مصراتة، ليبيا، العدد العاشر.